

## السيد الحكيم يدعو لاستنساخ تجربة الاطار التنسيقي بين القوى السياسية الاخرى ويدعو لمراجعة مرحلية وتعديلات دستورية محددة



على هامش أعمال معرض العراق الدولي للكتاب 23/2/2024، كان للسيد الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني لقاء مفتوحا مع الجمهور في ندوة استضافته قاعة القدس حيث أجاب سماحته عن الأسئلة المطروحة بمختلف المجالات، مبينا في الرد عليها أن القضية الفلسطينية هي القضية الأولى إسلاميا وعربيا وأن ماجرى في السابع من أكتوبر أسقط الصورة الاسرائيلية التي سوتت لأكثر من سبعة عقود على أن الكيان الاسرائيلي كيان مظلوم عانى من الظلم والاستهداف والتهميش في الوقت الذي يمارس فيه جرائم الإبادة الجماعية ضد شعب أعزل .

سماحته أشار إلى موقف العراق وقال " إن الموقف كان متسقا بين بيان المرجعية الدينية العليا وموقف الحكومة و القادة السياسيين في الدعم السياسي والإغاثي وموقف المؤسسات المدنية والشعبية والإعلامية، " مؤكدا أن الموقف العراقي أسهم في تراجع الدعم العالمي لإسرائيل حتى من الدول الداعمة بشكل مباشر مشيدا بإعلان الفصائل التهدئة مع دول التحالف الدولي المشاركة في العراق، عادا إن هذا الموقف دليل على تفهمها لمستوى الإحراج للحكومة التي تقطع شوطا في مجال الخدمات والتنمية فضلا عن تفهمهم لحاجة غزة ذاتها لعراق قوي مقتدر ومتناسك.

عن زيارته الأخيرة لمصر بين سماحته أنها زيارة في الإطار الطبيعي للتواصل مع دول المنطقة والعالم، وأنها تخضع للتنسيق المسبق مع الحكومة العراقية لتوحيد الموقف، كما أشار إلى طبيعة العلاقات الثنائية الرصينة مع مصر على المستوى السياسي والاقتصادي، مؤكدا أن التجربة أثبتت كفاءة الشركات المصرية العاملة في العراق .

سماحته تطرق إلى الانتخابات المحلية الأخيرة وتشكيل الحكومات فيها، مؤكدا أن الحكومات المحلية تعبير جلي عن اللامركزية التي نص عليها الدستور، معربا عن تفاؤله لنجاح الحكومات والرغبة في تقديم انجاز ملموس وتغيير الصورة النمطية عنها، كما أشار إلى معدلات الرضا عن الحكومة الاتحادية وهذا ما ترجمته استطلاعات الرأي في أكثر من مناسبة مؤكدا أهمية الحفاظ على حرية التعبير والحريات العامة بشكل عام مع أهمية حفظ مساحة الآخرين فلا تكون الحريات منطلقا للاعتداء على الآخرين، معربا عن رفضه لأي اعتداء على أي مواطن، داعيا الجهات المختصة إلى كشف الجناة وتبيان تبعات كل حالة.

وفي الموقف من الحراك المدني جدد سماحته رؤيته له بأنه حراك شبابي جاء نتيجة لاختفاقات رافقت المرحلة السابقة، مجددا ايضا موقفه الرفض لشيئته ووصمه بأنه حراك أجندات وسفارات، مشددا في الوقت نفسه على ضرورة التصدي لأي أجندة استغللت الحراك المدني لتنفيذ غايات خاصة أو دخيلة، محملا الجهات الأمنية مسؤولية التصدي لأصحاب هذه الأجندات.

سماحته بين أن الاشكالات تعود لقلة الحوار أو غياب الرغبة بالاستماع والتنازل، فيما دعا لحوار يوسع دائرة المشترك ويقلص دائرة المختلف عليه .

بما يتعلق بالاطار التنسيقي أكد السيد الحكيم أهمية هذه الخطوة وقال " إن الإطار التنسيقي كان ترجمة لعنوانه في تنسيق المواقف والخروج بموقف عند الاتفاق أو احترام رأي كل طرف عن الاختلاف، وبيدنا أن الإطار أدى سياسيا ما عجزت عنه الائتلافات والتحالفات السابقة"، داعيا إلى إعمام التجربة على عموم الساحات في العراق، مؤكدا أن ذلك يصب في مصلحة البلاد ووحدتها .

هل نحن مع مراجعة شاملة ؟

في رده على هذا السؤال قال سماحته إن مفردة المراجعة الشاملة عليها أن تبين لنا الجدوى من المراجعة الشاملة، وإذا ما كانت هذه المراجعة محمية ومحصنة من الاختفاقات، مبينا موقفه بأنه مع مراجعة مرحلية مع استمرار التراكم الإيجابي، وقال إن التعديلات الدستورية عليها أن تبدأ بالنقاط المشتركة بين

الجميع والتي تسهم في تطوير النظام السياسي على سبيل المثال تحديد الكتلة الأكبر وانتخاب المحافظ مباشرة من الجمهور، كما دعا لدعم حكومة السيد السوداني كونها تركز على الجانب الخدمي والتنموي وتستفيد من الاستقرار المتحقق سياسيا وأمنيا واجتماعيا ومن الوفرة المالية النسبية المتأتية من ارتفاع أسعار النفط.